** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
May 1, 2019 at 1:54:05 PM GMT+2	0227384415	711	15	Received

01/05/2019 12:39 0227384415 EGYP/MISSIONGENEVE PAGE 01/15

Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the World Trade Organization & International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية
والمنظمات الدولية
فى جنيف

CHAN.2019. 117

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations, the World Trade Organization, and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to OHCHR's circular note dated 13 December 2018 concerning the request addressed to the States from the OHCHR regarding the preparation of a report on the effective methods to foster cooperation between local government and local stakeholders for the effective promotion and protection of human rights at their level through local government programmes, has the honor to attach herewith a submission by the Government of the Arab Republic of Egypt concerning the aforementioned request.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations, the World Trade Organization, and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 1 May 2019

Office of the High Commissioner for Human Rights
Fax: +41-22 917 90 08

الرد على الاستبيان الوارد من المفوض السامي لحقوق الانسان بشأن قرار مجلس حقوق الانسان رقم ٧/٣٩ المعنون "الحكم المحلي وحقوق الانسان"

- طلب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الدول الاعضاء موافاته بالمعلومات ذات الصلة بالطرق الفعالة لتعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والجهات المحلية المعنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان بشكل فعال .

- وفي هذا الاطار سوف نتناول الرد علي البنود التي شملها الاستبيان علي النحو التالي :

أولا: مقدمة:

صدر دستور عام ٢٠١٤ ليعكس آمال وطموحات الشعب المصري عقب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو ، ومتضمنا حزمة من الإستحقاقات والالتزامات غير المسبوقة، كفل بها المساواة أمام القانون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة إتساقًا مع إلتزامات مصر الدولية فى المواثيق والمعاهدات التي صدقت عليها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهو الأمر الذي رفع من سقف طموحات الشعب المصري إلى حد غير مسبوق... وفي هذا السياق ، تبرز أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال علي وحدات الإدارة المحلية فى مصر ، ويأتي هذا التقرير ليستعرض دور وحدات الإدارة المحلية فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان فى مصر من خلال عدد من المحاور يمكن بلورتها علي النحو التالي:

خلفية عامة

يختلف تنظيم المحلي وعمله اختلافا كبيرا من بلد لآخر – وتستخدم فى مختلف البلدان أسماء مختلفة لكيانات الحكومة المحلية (الإقليم ، والدوائر ، والمقاطعة ، والمدينة ، والبلدة ، والحي ، والأبريشية ، والبلدية ، والقرية ، وما إلى ذلك) . وتوجد الحكومات المحلية جغرافيا فى المواقع الحضرية والريفية علي حد سواء.

والنظام المحلي فى مصر وفقا للدستور يقوم علي تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات ، والمدن ، والقري ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخري تكون لها الشخصية الاعتبارية إذ إقتضت المصلحة العامة ذلك ، وفقا لقانون الإدارة المحلية فإن الوحدات الإدارية المحلية هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقري ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية .. بهدف تقريب الحكومة من القاعدة الشعبية وتمكين المواطنين من المشاركة بفاعلية فى صنع القرارات التي تؤثر علي حياتهم اليومية.

وتتكون جمهورية مصر العربية من ٢٧ محافظة ، ويتراوح عدد المستويات المحلية فى كل محافظة بين مستويين واربع مستويات ، وذلك باختلاف طبيعة المحافظات ، ففي المحافظات الحضرية مثل محافظات القاهرة والسويس وبورسعيد ، هناك مستويان هما : (المحافظة ، والأحياء) ، وفي المحافظات الريفية التي توجد بها أحياء ، مثل الغربية والدقهلية ، هناك خمسة مستويات هي : (المحافظة، والمراكز ، والمدن ، والأحياء ، والقري) ، أما فى باقي المحافظات التي لا توجد بها أحياء مثل محافظة الوادي الجديد ، والبحر الأحمر ، أسوان ، فإن هناك أربع مستويات هي : (المحافظة ، والمراكز ، والمدن ، والقري).

في اطار حرص مصر علي التعاون الفعال مع آليات الأمم المتحدة المختلفة المعنية بحقوق الإنسان ورغبتها القوية فى الوفاء بالتزاماتها التعهدية فقد صدر قرار وزير العدل رقم ٦٤٤٥ لسنة ٢٠٠٣ بتشكيل اللجنة الرئيسية لحقوق الانسان والمعدل بالقرار رقم ٢٦٤٥ لسنة ٢٠١٦ وجعل من ضمن اختصاصاتها :

١- إعداد التقارير الدورية لمصر أمام اللجان التعهدية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية .

٢- اعداد تقرير دوري عن حاله حقوق الانسان في مصر .

٣- تلقي الشكاوي الدولية المتعلقة بحقوق الانسان من خلال وزارة الخارجية .

ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بآلية المراجعة الدورية امام مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة والمعدل بالقرار رقم ٨٨٤ لسنة ٢٠١٧ وجعل من اختصاصاتها اعداد ملف مصر الذي يعرض في آلية المراجعة الدورية أمام مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة .

متابعة تنفيذ التوصيات التي تقبلها مصر في إطار المراجعة الدورية وإقتراح الحلول العلمية لضمان تنفيذ تلك التوصيات .

ثم اخيراً تم جمع هاتين اللجنتين في لجنة واحدة وسميت " اللجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان " وصدر بإنشائها وتشكيلها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢٠١٨ وأسند رئاستها لوزير الخارجية

وتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية باتخاذ إجراءات تنفيذية جوهرية علي الصعيد المؤسسي والتنفيذي فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية علي المستوي الوطني وفقا للاستحقاقات ذات الصلة.

وفي ظل عزم الحكومة المصرية علي المضي قدما نحو تحقيق تنمية شاملة هدفها توفير حياة كريمة لكافة المواطنين ، التزاما باحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة ، تستهدف وازرة التنمية المحلية العمل علي تعزيز الدمج بين مفهومي حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة ، من خلال وضع منهج للتنمية القائمة علي حقوق الإنسان يشارك فى بلورته الأطراف المعنية من الهيئات والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة .

وسوف نوالى الرد على البنود الواردة بالاستبيان على النحو التالى :

أولا : القوانين والسياسات والبرامج التي تم تطويرها من قبل وزارة التنمية المحلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان .

- تضمن دستور ٢٠١٤ تسعة مواد خاصة بنظام الإدارة المحلية (من ١٧٥ إلى ١٨٣)، بالإضافة إلى المادة ١٤٨ الخاصة بجواز قيام رئيس الجمهورية بتفويض بعض من اختصاصاته للمحافظين ، والمادة ٢٤٢ فى الأحكام الانتقالية الخاصة بالتدريج فى التطبيق فى التحول إلى اللامركزية.
- وأشارت مواد الدستور إلى ان الدولة تكفل دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية ، كما ينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها ،

وتم تخصيص ربع المقاعد الخاصة بالمجالس المحلية للشباب دون سن خمسة وثلاثين سنة وربع العدد للمرأة.

- وفي ظل التحديات التنموية الهائلة التي تواجهها مصر حاليا ، والتي تتطلب المزيد من اللامركزية الحقيقية ودور اكبر للمواطنين فى الرقابة علي أداء مؤسسات الدولة المختلفة ، خاصة علي المستوي المحلي .. يأتي قانون الإدارة المحلية الجديد لترجمة مبادئ الإدارة المحلية التي أقرها الدستور ، وتحقيق التطابق بين مواد القانون ومواد دستور ٢٠١٤ لتطبيق اللامركزية فى اتخاذ القرارات وإعطاء المحافظين سلطات واسعة ، إضافة إلى تخصيص نسبة تمثيل مناسبة للشباب والمرأة فى المجالس الشعبية المحلية ، وان تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية ، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية ، والنهوض بها ، وحسن أدارتها ، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية " (مادة ١٧٦)" ، وتضمن الدولة " تحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات (مادة ١٧٦) وينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين ، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى ،ويحدد اختصاصاتهم (مادة ١٧٩) " ويخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون خمس وثلاثين سنة ، وربع العدد للمرأة ، علي ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن ٥٠% من أجمالي عدد المقاعد ، وان تتضمن تلك النسبة تمثيلا مناسبا للمسيحيين ولذوي الإعاقة.

- وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية ، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة ، وممارسة أدوات الرقابة علي الأجهزة التنفيذية من اقتراحات ، توجيه أسئلة ،وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها ، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية "(مادة ١٨٠).

- - تم اتخاذ بعض الخطوات التي تم تنفيذها لتفعيل تطبيق اللامركزية علي راسها إعادة النظر فى الاطار القانوني للنظام المحلي ، وتحديد تقسيم الوظائف والأنشطة علي نحو متسق ومتكامل بين المستويين المركزي والمحلي وبناء وتنمية القدرات المحلية وإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للمؤسسات المركزية والمحلية بما يتناسب مع مهامها الجديدة ، كما تم أيضًا تطوير منظومة التخطيط المحلي والتنسيق بين أدوات المؤسسات المحلية فيما بينها ومع المستوي المركزي بالإضافة إلى تطوير منظومة التمويل المحلي ونظم الرقابة المالية .

- كما جري إعداد مسودة قانون جديد للإدارة المحلية فى خطوة لتحقيق الأهداف المرجوة لتطبيق اللامركزية ولضمان التمكين من تقديم الخدمات بصورة اسرع للمواطنين ، وأجراء الانتخابات المحلية الجديدة التي سوف تساهم فى تطبيق اللامركزية وتعضيد ذلك من خلال وجود ممثلين منتخبين من مجتمعاتهم المحلية ومعبرين عن مصالحهم فى المستويات الإدارية المختلفة .

- وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى جلسته رقم (٩٦) المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥ بشأن الموافقة علي التوصيات الواردة فى الرؤية المقدمة حول ملف حقوق الإنسان من السيد المستشار وزير شئون مجلس النواب ...

وحرصا علي اتخاذ إجراءات تنفيذية جوهرية علي الصعيد المؤسسي والتنفيذي فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية علي المستوي الوطني .. فقد بادرت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات ابرزها :

- إنشاء وحدة لحقوق الإنسان بديوان عام وزارة التنمية المحلية .. وبتاريخ ٢٠١٨/٦/٣٠ ، صدر قرار السيد وزير التنمية المحلية رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء وحدة لحقوق الإنسان بديوان عام وزارة التنمية المحلية تحت اشراف رئيس قطاع مكتب الوزير.

- التنسيق مع المحافظات لإنشاء وحدة لحقوق الإنسان بكل محافظة ، وتم بالفعل إنشاء وحدة لحقوق الإنسان ومقرات وتعيين مسئول ومعاونين له بعدد (٢٥) محافظة وجاري إنشاء الوحدة بعدد (٢) محافظة هما (القاهرة – شمال سيناء).

- عقد اجتماع بين وزارتي التنمية المحلية وشئون مجلس النواب للتنسيق مع المختصين عن ملف حقوق الإنسان بوزارة شئون مجلس النواب للتعرف علي ملامح مشروع الاستراتيجية القومية لحقوق الإنسان من اجل الأعداد لتجهيز وحدات الإدارة المحلية بمتطلبات تنفيذ رؤي وأهداف وسياسات الاستراتيجية القومية لحقوق الإنسان فور إقرارها.

- تم إعداد برنامج تدريبي لعدد (٣٧) متدرب كمرحلة أولي ، يتم تنفيذه بمركز تدريب التنمية المحلية خلال شهر مارس ٢٠١٩ لنشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان.

- وفي مجال التمكين الاقتصادي تبنت وزارة التنمية المحلية المشروع القومي لتوفير فرص عمل للشباب للقضاء علي البطالة ٢٠١٨/٢٠٢٢ ، من خلال :

- تمويل قروض لمشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة من خلال المشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية (مشروعك).

- تمويل مشروعات متناهية الصغر بقروض من صندوق التنمية المحلية .

- تم توقيع بروتوكول تعاون (قيم وحياة) بين وزارة التنمية المحلية مع رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير و رئيس مجلس أمناء مؤسسة أجيال مصر لتنمية الشباب والنشء للعام الثالث علي التوالي ، بهدف تنمية الشاب وبناء قدراته وتأهيله وتمكينه من المشاركة الفعالة فى إنجاز أهداف التنمية الشاملة ، وأنشاء مراكز تطوع (قيم وحياة) فى جميع المحافظات لتكون نواة لدعم القيم الأخلاقية والاجتماعية فى المجتمع وتوعية المواطنين بعدد من القيم الإنسانية والمجتمعية من خلال الدورات التدريبية واللقاءات التنموية والمبادرات المجتمعية.

- وسيتم تنفيذ هذا البروتوكول فى جميع المحافظات لتوفير مقار للمساعدة فى التواصل مع المتطوعين ونشر القيم الأخلاقية وذلك فى اطار تنفيذ توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح رئيس الجمهورية لبناء الإنسان المصري.

- هذا البرنامج يتم تنفيذه الأن فى ٢٧ محافظة عبر ١١ قيمة منها الصدق الأمانة والتعاون وهي قيم ليست من الناحية الدينية فقط ولكن من الناحية الحضارية أيضًا حيث نسعي لعودة القيم مرة أخري فى المجتمع.

- تم استحداث إدارة عامة لتكافؤ الفرص ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية المحلية بديوان عام وزارة للتصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة والتوسع فى تولي المرأة المناصب القيادية وحمايتها من كافة أشكال العنف سواء كان مجتمعيا أو جسديا أو نفسيا أو اقتصاديا .

- وفي هذا السياق اطلقت وزارة التنمية المحلية ، مبادرة " معا ضد العنف " لحماية المرأة فى جميع المحافظات من كافة أشكال العنف ضدها ، وتأتي المبادرة تنفيذا لحملة (الـ ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة خلال الفترة من خلال ٢٥ نوفمبر وحتي ١٠ ديسمبر) والمتعارف عليها دوليا.

- وفي اطار فاعليات مبادرة " معا ضد العنف " تم تنظيم سلسة ندوات عن مناهضة العنف بكافة أشكاله ضد المرأة بتنظيم ندوتين الأولي تحت عنوان " معا لمناهضة العنف ضد المرأة" والثانية بعنوان " معا لمناهضة العنف ضد ذوي الإعاقة " تنفيذا الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد

المرأة والتي تم أطلاقها عام ٢٠١٥ وتنفيذ الأنشطة التي تدعم حماية وتمكين المرأة والنهوض بها في المجتمع المصري ووقايتها من الممارسات العنيفة ضدها بما يضمن حماية وصون كرامتها.

- ووجهت الوزارة بتفعيل المبادرة من خلال وحدات تكافؤ الفرص التي تم تشكيلها مؤخرا بالمحافظات والتأكيد علي التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع بتطبيق سياسات شاملة وخلق منظومة متكاملة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني تعمل علي تغيير الصورة السلبية لدي المجتمع تجاه المرأة وتقضي تدريجيا علي كافة المعوقات التي تحد من مشاركة النساء في الحياة العامة.

- في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨ اطلقت وزارة التنمية المحلية مبادرة (صوتك مسموع) ، وتأتي استكمالا لمنظومة الشكاوي وخدمة المواطنين القائمة بالوزارة وتعمل علي عدة محاور رئيسية أهمها التعدي علي الأراضي الزراعية وأملاك الدولة والاشغالات والفساد ومخالفات البناء ، وتلقي الرسائل يتم من خلال عدة قنوات هي خدمة الوات ساب والبريد الإليكتروني للوزارة وصفحة المبادرة علي موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) والخط الساخن.

- والتي ترتكز علي محورين رئيسيين ، المحور الأول تحت عنوان " إدارة محلية مستجيبة للمواطن" ، وفيما يخص المحور الثاني للمبادرة يحمل عنوان " إدارة محلية تتحرك وتعمل من اجل المواطن".

- تم إتاحة اكثر من وسيلة لتلقي الشكاوي من المواطنين بما في ذلك أستخدام تطبيقات التواصل الحديثة على الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي ورقم الخط الساخن لمبادرة (صوتك مسموع) والذي يعمل طوال أيام الأسبوع وعلي مدار ٢٤ ساعة.

- تلقت مبادرة (صوتك مسموع) خلال شهر يناير ٥٥٠١ رسالة منها ١٤٤٤ شكوي تم حل ١٣٢٨ شكوي منها بنسبة حوالي ٩٢% وجاري حل ١١٦ شكوي ، وجاءت اكثر الشكاوي خلال هذا الشهر تتعلق بالقمامة وعددها ٥٩٦ شكوي بنسبة ٤١% والاستقالات ٤٧٢ شكوي بنسبة ٣٢,٧% ثم مخالفات البناء وعددها ١٥٦ شكوي بنسبة ١٠,٨% وشكاوي الفساد ١٠٠ شكوي بنسبة ٦,٩% والتعديات على الأراضي الزراعية وأملاك الدولة ١١٩ شكوي بنسبة ٨,٢%.

<u>خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ديسمبر ٢٠١٨ ، نجحت وزارة التنمية المحلية في :</u>

- تم انفاق ٦,٧ مليار جنية لمنظومة النظافة وتحسين البيئة بالمحافظات ، وانفاق ٣,٥ مليار جنية لمد شبكات الكهرباء للمناطق السكنية الجديدة ، وإحلال وتجديد الشبكات القائمة ، وتوريد معدات إنارة لتوفير التيار الكهربائي للمواطنين للاستخدامات المنزلية ، وكذا لتلبية احتياجات المواطنين الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة لتوفير فرص عمل .

- تم انفاق ٤ مليارات جنية لتدعيم احتياجات الوحدات المحلية بالمحافظات ، بالإضافة إلى تنفيذ مراكز تكنولوجية لتحقيق الشفافية وسرعة إنجاز الخدمات للمواطنين .

- تم انفاق ٣ مليارات جنية لرفع كفاءة منظومة الأمن والإطفاء والمرور ، تشمل إقامة نقاط إطفاء وأكشاك مرور وشراء سيارات ومعدات إطفاء ومعدات إنقاذ كوارث ، فضلاً عن انفاق ١,١ مليار جنية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية لـ٧٨ قرية ، وتضمنت ٢١٩ مشروع بنية أساسية شملت مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء.

- تم أيضًا انفاق ٢٥٠ مليون جنية لتنفيذ وصلات الصرف الصحي للفئات الأولي بالرعاية، وأنهاء ٤٠ الف وصلة منزلية منها لربطهم بمشروعات الصرف المنفذة بقراهم لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين البيئة.

- تم إعداد المخططات التفصيلية لـ ٥٠ مدينة و ١٢٠٠ قرية ، وتوقيع نقاط الحيز العمراني لـ ١١٩مدينة و ١٢٥٩٥ عزبة وكفر ونجع ، بالإضافة إلى إزالة ٤٩٠الف حالة تعد علي الأراضي الزراعية علي ٢٧ الف فدان ، علاوة علي تنفيذ قرارات إزالة لـ ٦٣٣ الف مبني مخالف .

- تم البدء فى تنفيذ محاور طرق بسيناء بأطوال ١٥٠ كم لربط القري والمدن والعزب والنجوع بقرض من الصندوق السعودي للتنمية ، قدره ١٠٨,٢ مليون دولار.

- تم توفير فرص عمل للشباب ، لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة لتوفير فرص من خلال برنامج (مشروعك) لـ ١٠٨ الف مشروع بتكلفة قدرها ٨,٢٥ مليار جنية ، وفرت فرص عمل ٢٠٠ الف فرصة عمل ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب من خلال قروض لمشروعات متناهية الصغر لـ ١٦ الف فرصة عمل بتكلفة قدرها ٧٥ مليون جنية من صندوق التنمية المحلية التابع للوزارة .

- تم استرداد الشريحة الأولي من حق الشعب عن التعديات علي أملاك الدولة ، التي جرت خلال المرحلة الماضية بقيمة ٦ مليارات جنية.

<u>ملامح خطة وزارة التنمية المحلية التي تسعي إلى تحقيقها خلال عام ٢٠١٩ وحتي عام ٢٠٢٠.</u>

- تسعي الوزارة إلى تحقيق عدد من الأهداف فى محاور عدة ، وعلي راسها استكمال الاستحقاق الدستوري بتحقيق اللامركزية من خلال قانون الإدارة المحلية وأجراء انتخابات المجالس المحلية .

- تيسير منظومة النقل للمواطنين من خلال رصف ورفع كفاءة الطرق المحلية لربط القري والمدن بأطوال ٣١٦٠كم ، بتكلفة قدرها ٧,٥ مليار جنية، بالإضافة إلى رفع كفاءة منظومة النظافة وتحسين البيئة للحفاظ علي الصحة العامة بتكلفة (٦)مليارات جنية، مع التأكد علي مناسبة الطرق والأرصفة لاحتياجات ذوي الإعاقة.

- تحسين خدمات الكهرباء والإنارة لتغطية المناطق المستجدة ، وتوفير الطاقة لإقامة صناعات محلية بتكلفة ٢,٥ مليار جنية ، مع رفع كفاءة منظومة الأمن والإطفاء والمرور بالمحافظات لتأمين المواطنين والحفاظ علي الأرواح ، والممتلكات بتكلفة ٢,٢٥ مليار جنية.

- تقديم الخدمات العامة للمواطنين بصورة مناسبة من خلال تطوير مقرات المباني الإدارية ، بتكلفة قدرها ٢ مليار جنية وتوفير الطاقة المستهلكة فى إنارة الشوارع وتحقيق وفر فى فاتورة الاستهلاك من خلال تركيب ٦٠٠ الف كشاف موفر للطاقة بالشوارع العامة والطرق ، بتكلفة قدرها٩٠٠ مليون جنية.

- الحفاظ علي الصحة العامة للمواطنين ، من خلال تطوير ورفع كفاءة ٥٧ مجزرا حكوميا بتكلفة قدرها ٣٠٠ مليون جنية.

- وفيما يخص جهود الوزارة للأسر الأولي بالرعاية فى المحافظات ، فانه يجري العمل علي تحقيق الخدمات المطلوبة للمواطنين الأولي بالرعاية، من خلال استكمال أعمال التنفيذ للخدمات العامة المطلوبة بقري المرحلة الأولي، وعددها ٧٨ قرية بتكلفة قدرها ١,٥ مليار جنية ، بالإضافة الي انه سيجري مد خدمة الصرف الصحي للمواطنين الأولي بالرعاية ، لتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ

علي الصحة العامة من خلال تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية لـ ٧٠ الف مشترك لخدمة نحو ٧٠٠ الف مواطن بتكلفة قدرها ٢٥٠مليون جنية.

- انتهاء المخططات العمرانية لـ ١٧٥ قرية ، وتوفيع نقاط الحيز العمراني لـ ٧٠٠٠ عزبة ونجع ، وتوفير استثمارات الدولة من خلال أنهاء تنفيذ ٢٥ مشروع صرف صحي بالمشاركة الشعبية لخدمة ٤٠٠ الف مواطن بتكلفة ٧٥٠ مليون جنية.

- سيجري إزالة ٣٥ الف حالة تعد علي الأراضي الزراعية ، و٧٠ الف حالة مخالفة بناء للحفاظ علي الرقعة الزراعية ، وتحقيق الأمن الغذائي ومنع ظهور مناطق عشوائية غير مخططة.

- كما ان استرداد الدولة لحق الشعب يتم من خلال إزالة التعديات علي أملاك الدولة، وتقنين الأوضاع بما يحقق إضافة للخزانة العامة قدرها ١٢ مليار جنية.

- وحول مشروعات الشباب وخلق فرص عمل لها، تستهدف وزارة التنمية المحلية توفير فرص عمل للشباب بقروض صغيرة ومتوسطة بـ٥ مليارات جنية لتوفير ٥٠٠ الف فرصة عمل ، وتوفير فرص عمل لـ ٧٥٠٠شاب بتكلفة قدرها ٧٥٠ مليون لتحقيق رواج اقتصادي وسلام اجتماعي من خلال مشروع شارع مصر وعربات الطعام المتنقلة، بالإضافة إلى تنفيذ ٥٠ منطقة استثمارية صناعية من خلال شغلك فى قريتك لـ ١٠ الأف فرصة عمل بالقري بتكلفة مليار جنية.

- وتسعي الوزارة إلى مواصلة توفير مناخ استثماري، بالتنسيق مع المحافظات والوزارات المعنية لجذب المستثمرين وتحصيل مستحقات للدولة قدرها ٣ مليارات جنية وتوفير فرص عمل للشباب ، وتنمية سيناء من خلال استكمال رصف بعض المحاور التنموية لأطول ١٥٠ كم بتكلفة ١٠٨,٢ مليون دولار ، والعمل علي تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للفئات المهمشة بصعيد مصر من خلال قرض البنك الدولي لمحافظتي سوهاج وقنا ، بتكلفة قدرها ٣ مليارات جنية .

<u>دورات وحدات الإدارة المحلية فى حماية وتعزيز حقوق الإنسان</u>

نص قانون نظام الإدارة المحلية علي ان تتولي الوحدات المحلية فى حدود السياسات والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، كما تتولي جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات ما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.

ونصت اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية علي المرافق التي تتولاها كل وحدة إدارية بالنسبة لقطاعات التعليم والشئون الصحية والإسكان والشئون العمرانية والمرافق البلدية والشئون الاجتماعية والتموين والتجارة الداخلية والشئون الزراعية والري والتدريب المهني والثقافة والشباب والرياضة والسياحة والنقل والكهرباء والصناعة والشئون الإقتصادية .

لحين وضع استراتيجية قومية لحقوق الإنسان .. سعت المحافظات بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية إلى اتخاذ حزمة من السياسات والبرامج التي تهدف علي تعزيز وحماية حقوق الإنسان علي مستوي وحدات الإدارة المحلية بنطاق كل محافظة من خلال ما يلي:

- تم إنشاء مكتب ووحدة لحقوق الإنسان داخل ديوان عام كل محافظة للعمل علي نشر الوعي داخل كافة مجالس المدن بمفاهيم حقوق الإنسان ودورها فى المجتمع ، وصدرت قرارات للسادة المحافظين بإنشاء وحدة حقوق الإنسان داخل ديوان عام كل محافظة تهتم بالاتي:

- مراعاة التنسيق مع مختلف أجهزة الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل علي حل المشاكل والقضايا وإيجاد حلول فورية لها.
- إعداد برامج لتطوير الخدمات الحكومية بوحدات الإدارة المحلية حيث تم تطوير المراكز التكنولوجية التي يؤدي الخدمات للمواطنين بأفضل صورة ممكنة بنظام الشباك الواحد دون التعامل مع الموظف بشكل مباشر علي مستوي المراكز والمدن والأحياء بالمحافظات.
- استقبال المواطنين والتعامل معهم عند طلب الخدمة بطريقة حسنة وبأسلوب لائق وآدمي واحترام حقوقهم ومصالحهم جميعا دون استثناء.
- إنجاز المعاملات بالدقة المطلوبة وأداء الخدمة وفق القواعد والأصول وكذلك تبسيط الإجراءات بكافة السبل الممكنة وبما يتفق مع القانون حتى تؤدي الخدمة إلى المواطن بسهولة ويسر وبدون معاناة وبغير مشقة.
- مراعاة وحماية حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة والتي تشمل حقوق المرأة وذوي الإعاقة وتوفير بيئة عمل ملائمة لهم.
- تم إقامة ندوات فى بعض قري ومراكز الشباب بالمحافظات لتوعية المواطنين بقيم ومبادئ حقوق الإنسان وتلقي الاقتراحات والشكاوي ومتابعتها والعمل علي حلها.
- احترام حقوق ومصالح المواطنين دون استثناء والسعي إلى اكتساب ثقة الجمهور من خلال نزاهة الموظف وسلوكه السليم.
- تتخذ المحافظات الإجراءات التي تكفل إتاحة دخول جميع الأطفال بالالتحاق بالمدارس طبقا للقواعد.
- تتخذ المحافظات الإجراءات التي تحد من خطر العنف الممارس ضد المرأة.
- تتخذ المحافظات إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بالحقوق والحريات علي سبيل المثال أعمال الحق فى التعليم من خلال الحفاظ علي نظام تعليمي جيد وكذا الصحة بالتنسيق مع مديرية التربية والتعليم ومديرية الشئون الصحية والطب الوقائي.
- إقامة المعارض الدائمة لتوفير السلع الاستراتيجية وبأسعار مخفضة.
- التعاون مع مديريات التربية والتعليم بكل محافظة بمبادرة للتصدي لقضية التسرب من التعليم.
- اطلاق مبادرة (لمكافحة التنمر) بالتعاون مع وحدة تكافؤ الفرص ومنع التمييز بالمدارس.

- الالتزام باحترام جميع حقوق الإنسان من خلال عدد من المحاور:

- <u>تنمية الطفولة المبكرة</u>

- إدراكا من المحافظات بأهمية الطفولة المبكرة وتشجيعا للمرأة المصرية للنزول لسوق العمل مع التركيز علي سد الفجوة للتوسع فى تقديم هذه الخدمة الحيوية ومن اهم أهدافها:
- تقديم خدمات متميزة للتعليم ما قبل المدرسي وفقا لمعايير الجودة العالمية .
- تطوير الخدمات المقدمة من خلال حضانات الجمعيات الأهلية القائمة .

- التوسع فى إنشاء حضانات الجمعيات الأهلية والخاصة لتقليص فجوة الاحتياجات بين عدد الأطفال فى المرحلة العمرية من (٠-٦) سنوات وعدد الحضانات الموجودة بالفعل.
- التنسيق مع كافة الجهات المعنية تحقيق الرؤية الشاملة والمتكاملة لتنمية الطفولة المبكرة.
- تشجيع القطاع الخاص لتأسيس مشروعات مدرة للدخل عن طريق التوسع فى إنشاء حضانات جديدة بقروض ميسرة.

<u>- برنامج سكن كريم</u>

* يهدف إلى توفير كافة الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه الشرب النقية والصرف الصحي وترميم الأسقف لمساعدة تلك الأسر لكفالة حقها فى العيش الكريم .

<u>برنامج تكافل وكرامة</u>

- المساهمة فى تنفيذ برنامج تكافل وكرامة ، وصرف إعانات شهرية للمواطنين من المحافظات لمساعدتهم علي مواجهة أعباء الحياة. هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لمختلف الفئات المستحقة من (أطفال – الأسر- الشباب –ذوي الإعاقة – المسنين)

<u>برنامج أطفال بلا مأوى</u>

- يهدف البرنامج إلى حماية الأطفال من خلال تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم فى المجتمع تماشيا مع السياسة العامة للدولة والتي تعتمد علي تجفيف المنابع والتدخل الفوري للحد من ظاهرة أطفال بلا مأوي.
- تشكيل لجان في بعض المحافظات للمرور علي المستشفيات والمدارس ودور المسنين ودور رعاية الأيتام بالمحافظة للوقوف علي تقديم الخدمات والرعاية الكاملة لهم لكونهم الأولي بالرعاية وإعداد تقارير لعرضها علي السيد المحافظ . تتضمن الإيجابيات والسلبيات واتخاذ اللازم بشأن السلبيات بالتنسيق مع الجهات المعنية (التربية والتعليم –الشئون الصحية- الوحدات المحلية المعنية- التضامن الاجتماعي).
- تنفيذ (برنامج مشروعك) لإقامة مشروعات تنموية للشباب بكل محافظة ضمن المشروع القومي لوزارة التنمية المحلية (مشروعك) لإتاحة فرصة عمل لأبناء المحافظة
- التنسيق بين وحدة حقوق الإنسان ومصلحة الأحوال المدنية لتلقي طلبات استخراج شهادات الميلاد للمواطنين من خلال وحدات متخصصة بكل وحدة محلية قروية تابعة لإدارة خدمة المواطنين علي ان يتم تسليم الشهادة خلال ٢٤ ساعة وسيتم تفعيل المنظومة بعد استيفاء الإجراءات القانونية تيسيرا علي المواطنين.
- التنسيق مع إدارة شئون الإعاقة ببعض المحافظات بشأن ترجمة خطبة الجمعة بلغة الإشارة لفئة الصم والبكم فى بعض المساجد الرئيسية ويتم تحديد المساجد المرشحة علي مستوي المحافظة بمعرفة مديرية الأوقاف ، تقوم مديرية التربية والتعليم بتحديد أسماء مترجمي لغة الإشارة .
- التعامل مع مديريات التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية وفريق التدخل السريع وعربة أطفال بلا مأوي لإيواء الأشخاص المشردين وسماع شكواهم ويتم تسكين الأشخاص الذين ليس لديهم منازل فى دار المسنين وتوزيع الطعام والبطاطين علي الأسر الفقيرة.

- عمل عيادات متنقلة بالتعاون بين الوحدات المحلية والمجلس القومي للمرأة وعمل ندوات توعية بالتعاون بين وزارة الصحة والمجلس القومي للمرأة للتأكيد علي أهمية عدم زواج القاصرات والسماح لهن بالتعليم .
- افتتاح جمعية المرأة الإقتصادية والتنمية المستدامة ببعض القري تستهدف مساعدة المرأة المعيلة والأرامل والأيتام والمعاقين وتجميل البيئة المحيطة.
- تنفيذ برنامج حياة أفضل للتنمية الشاملة تنفذه بعض الجمعيات الأهلية بالتعاون مع مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ويستهدف المشروع القري الأكثر احتياجا وهدفه تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، خلق العديد من فرص العمل والحد من الفقر ودعم الأسر الأكثر فقرا، بتطوير الوحدة الصحية بالقرية، تنفيذ ندوات للتوعية بالأمراض المنتشرة والوقاية ، تنظيم قوافل طبية ، وأمداد المنازل بوحدة البوتاجاز ، وتمويل المشروعات الصغيرة ، تقديم منح دراسية ومستلزمات دراسية للطلاب من الغير قادرين ، وإحلال وتجديد البنية التحتية للمنازل المتهالكة وتوصيل المياه للمنازل.
- إصدار بطاقة خدمات متكاملة لذوي الإعاقة تجدد كل سبع سنوات.
- خفض ساعات العمل لذوي الاعاقة بكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية بواقع ساعة يوميا مدفوعة الأجر
- تخفيض ٥٠% فى أسعار تذاكر كافة المواصلات العامة لذوي الإعاقة.
- تخصيص ٥% لذوي الإعاقة من الوحدات السكنية الحكومية.
- عقد عدة ندوات لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم لمعرفة حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وواجباتهم ودمجهم بالمجتمع.
- قامت بعض المحافظات بإصدار كتاب دوري وذلك بالتنبيه علي رؤساء الوحدات المحلية للمراكز والمدن والوحدات القروية ومديري مديريات الخدمات والإدارات التابعة لها وكافة الجهات بتدبير مكاتب مناسبه بالدور الأرضي وبها بعض العاملين المدربين وذلك لتلقي طلبات ذوي الإعاقة .
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني فى اطار القوانين واللوائح لتطوير المجتمع المحلي وتلبية احتياجات المواطنين من خدمات أساسية وثانوية فى اطار من العدالة والمساءلة المجتمعية وكذا التدخل السريع والمدروس لحل المشاكل التي تطرأ علي المجتمع المحلي أو الخدمات المقدمة من خلال التعريف علي شكاوي المواطنين والمتابعة المستمرة لمنظومة الخدمات والاستمرار فى تذليل العقبات والمشاكل.
- عمل برامج تدريبية وندوات لتوعية المواطنين بأهمية نشر إجراءات وقيم النزاهة والشفافية فى التعامل لتحقيق الرضا لدي المواطن عن الخدمات التي يتم تقديمها لهم .
- يتم عمل لقاء أسبوعي بين المواطنين والسادة رؤساء الوحدات المحلية للمدن والسيد المحافظ للتعرف علي مشاكلهم والتغلب عليها.
- تم تنفيذ الوصلات المنزلية لمياه الشرب والصرف الصحي للمواطنين غير القادرين علي نفقة المحافظة.

- تدريب العاملين بكافة الجهات الإدارية بأهمية الحريات العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتأهيلهم ورفع كفاءتهم.
- التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال بدورهم الحقيقي الذي يهدف لبناء المجتمع مع وجود قنوات اتصال بين هذه الجهات والمنظمات.
- حصر كافة جمعيات حقوق الإنسان وإعداد كشوف تشمل الجمعيات المشهرة والصادر بشأنها قرار السيد وزير التضامن الاجتماعي.
- التنسيق مع فروع المجلس القومي للمرأة ووحدة تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بالمحافظات لتقديم رعاية وخدمات أفضل للمرأة في المجتمع ولجان حماية الطفل بالمحافظة والوحدات المحلية..
- إنشاء صفحات لوحدات حقوق الإنسان بالمحافظات علي الفيس بوك وتخصيص جزء بالبوابة الإلكترونية للمحافظات والصفحة الرسمية للمحافظة لعرض أنشطة الوحدات وتلقي الشكاوي والاستفسارات.
- قيام البوابة الإلكترونية لكل محافظة بالتواصل مع جميع المواطنين في مختلف المجالات الحياتية والتي تقوم بالربط مع جميع المصالح والمنشآت الحكومية ومتابعة كافة الخدمات التي تقدم للمواطنين
- التنسيق مع جميع الوحدات المحلية والجهات المعنية والتأكد علي أهمية العمل علي تطوير وتفعيل وحدات حقوق الإنسان بتلقي جميع الشكاوي وفحصها بنزاهة وشفافية والمعاينة علي الطبيعة وإعداد تقرير مصور علي ان يتم تحديد مسئول بكل وحدة محلية وبعض الجهات الأخرى المعنية بذلك.

ثالثا: الطرق التي يمكن من خلالها لوحدات الإدارة المحلية زيادة الوعي والمساهمة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

ان التنمية الحقيقية تبدأ من وحدات الإدارة المحلية . ان قدرة المجتمعات المحلية علي تطوير ذاتها مرهونة بحجم الصلاحيات في صنع قراراتها والاستجابة للمتطلبات الحقيقية في بيئتها. من هنا كان الحديث عن بناء القدرات المحلية أمرا مهما وأساساً لنجاح التنمية المحلية . والمقصود ببناء القدرات المحلية القدرة علي البحث عن الإمكانيات البشرية والمادية والثقافية المحلية وتفعيلها والعمل علي تطويرها لأحداث التنمية .. يمكن للوحدات المحلية المساهمة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال :

- إصدار قانون الإدارة المحلية والإعداد لمجالس محلية فعالة وتنظيم آليات وأدوات الرقابة المجتمعية ، وتطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية وخاصة المالية منها وذلك لتنمية الموارد المحلية.
- صياغة رؤية مستقبلية لدور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل التطورات المعاصرة.
- إعداد دورات تدريبية وورش عمل تهدف إلي توعية موظفي الوحدات المحلية بالمحافظة من خلال وحدة حقوق الإنسان والتعرف علي ما سيتم من سياسيات وبرامج تتعلق بإدماج التنمية المستدامة بحقوق الإنسان وما يتبع ذلك من إرساء للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين.

- تدريب العاملين بكافة الجهات الإدارية بأهمية الحريات العامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتأهيلهم ورفع كفاءتهم.
- التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة فى هذا المجال بدورهم الحقيقي الذي يهدف لبناء المجتمع مع وجود قنوات اتصال بين هذه الجهات والمنظمات.
- حصر كافة جمعيات حقوق الإنسان وإعداد كشوف تشمل الجمعيات المشهرة والصادر بشأنها قرار السيد وزير التضامن الاجتماعي.
- التنسيق مع فروع المجلس القومي للمرأة ووحدة تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بالمحافظات لتقديم رعاية وخدمات أفضل للمرأة فى المجتمع ولجان حماية الطفل بالمحافظة والوحدات المحلية..
- إنشاء صفحات لوحدات حقوق الإنسان بالمحافظات علي الفيس بوك وتخصيص جزء بالبوابة الإلكترونية للمحافظات والصفحة الرسمية للمحافظة لعرض أنشطة الوحدات وتلقي الشكاوي والاستفسارات.
- قيام البوابة الإلكترونية لكل محافظة بالتواصل مع جميع المواطنين فى مختلف المجالات الحياتية والتي تقوم بالربط مع جميع المصالح والمنشآت الحكومية ومتابعة كافة الخدمات التي تقدم للمواطنين
- التنسيق مع جميع الوحدات المحلية والجهات المعنية والتأكد علي أهمية العمل علي تطوير وتفعيل وحدات حقوق الإنسان بتلقي جميع الشكاوي وفحصها بنزاهة وشفافية والمعاينة علي الطبيعة وإعداد تقرير مصور علي ان يتم تحديد مسئول بكل وحدة محلية وبعض الجهات الأخرى المعنية بذلك.

ثالثا: الطرق التي يمكن من خلالها لوحدات الإدارة المحلية زيادة الوعي والمساهمة فى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة٢٠٣٠:

ان التنمية الحقيقية تبدأ من وحدات الإدارة المحلية . ان قدرة المجتمعات المحلية علي تطوير ذاتها مرهونة بحجم الصلاحيات فى صنع قراراتها والاستجابة للمتطلبات الحقيقية فى بيئتها. من هنا كان الحديث عن بناء القدرات المحلية أمرا مهما وأساساً لنجاح التنمية المحلية . والمقصود ببناء القدرات المحلية القدرة علي البحث عن الإمكانيات البشرية والمادية والثقافية المحلية وتفعيلها والعمل علي تطويرها لأحداث التنمية .. يمكن للوحدات المحلية المساهمة فى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠من خلال :

- إصدار قانون الإدارة المحلية والإعداد لمجالس محلية فعالة وتنظيم آليات وأدوات الرقابة المجتمعية ، وتطبيق اللامركزية فى الإدارة المحلية وخاصة المالية منها وذلك لتنمية الموارد المحلية.
- صياغة رؤية مستقبلية لدور الوحدات المحلية فى عملية التنمية فى ظل التطورات المعاصرة.
- إعداد دورات تدريبية وورش عمل تهدف إلي توعية موظفي الوحدات المحلية بالمحافظة من خلال وحدة حقوق الإنسان والتعرف علي ما سيتم من سياسيات وبرامج تتعلق بإدماج التنمية المستدامة بحقوق الإنسان وما يتبع ذلك من إرساء للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين.

- الإعلان عن وحدة حقوق الإنسان واختصاصاتها من خلال البوابة الإلكترونية لكل محافظة.

ثانيا : الطرق الفعالة لتطوير التعاون بين وحدات الإدارة المحلية والجهات المحلية الأخرى ذات الصلة من أجل حماية حقوق الإنسان.

رأت المحافظات انه يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع استراتيجية قومية لحقوق الإنسان.
- عقد جلسات حوار مجتمعي لقضايا تتعلق بحقوق المواطنين.
- اقتراح السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- وضع خطة عمل لوحدات حقوق الإنسان لضمان تعزيز مفهوم حقوق الإنسان.
- تعزيز مجالات التعاون مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة فى مجال حقوق الإنسان .
- تنمية الوعي القانوني للمواطن بإرشاده إلى حقوقه المكفولة دستورا وقانونا ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى أوساط المجتمع بمختلف وسائل التوعية من وسائل أعلام وعمل لوحات استرشاديه وموضوعية فى أماكن ظاهرة ومرئية ، والتوسع فى إقامة الندوات بمختلف المدن والقري لتوعية المواطنين بمفهوم حقوق الإنسان وإصدار نشرات توعية فى هذا الشأن.
- جمع المعلومات وتحليلها وتوثيقها فيما يتصل بمجالات حقوق الإنسان وسياسة الحكومة تجاهها وإقامة وتوثيق العلاقات مع الهيئات والمنظمات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان .
- تعزيز الآليات لرصد الانتهاكات التي تصدر ضد مبادئ حقوق الإنسان.
- تنمية مهارات موظفي الوحدة وبناء قدراتهم فنياً وعلمياً من خلال إعداد برامج وخطط التأهيل والتدريب وتنفيذها داخلياً وخارجياً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، نشر وتأصيل فكرة حقوق الإنسان بين المواطنين وإعداد كوادر متميزة فى مجال حماية حقوق الإنسان.
- يلزم ذلك عقد برامج تدريبية لتدريب المعاونين (الموظفين) لتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان وندوات لتوعية المواطنين بأهمية نشر إجراءات وقيم النزاهة والشفافية فى التعامل لتحقيق الرضا لدي المواطن عن الخدمات التي يتم تقديمها لهم.
- رفع مستوي وحدات الإدارة المحلية من خلال برامج تدريبية للسادة العاملين بها للارتقاء بمنظومة العمل وتقديم أفضل الخدمات المقدمة للمواطنين بنطاق المحافظة فى أفضل صورة ممكنة حتى تنال رضا الشارع .
- المشاركة الفعالة فى المبادرات التي تطلقها الحكومة والقطاع الخاص للمساعدة فى نشر الوعي وتعزيز فكرة حقوق الإنسان.
- عمل بروتوكولات مشتركة مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان يتم من خلالها مناقشة الإجراءات الواجب اتباعها لفحص الشكاوي والرد عليها.

- مشاركة المحافظات لخطط التنمية وتفعيل كافة أنشطة التنمية المستدامة فى كافة المجالات وتنفيذ الخطة الاستثمارية الحالية والمستقبلية مع مراعاة توزيع الاعتمادات المخصصة للمشروعات والانتهاء منها فى المواعيد المحددة لذلك للاستفادة منها فى تنمية الأنشطة فى كافة القطاعات مثل (الصحة – التعليم – الشباب والرياضة – الطرق – مياه الشرب)
- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم الاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة لتوفير حياة كريمة للمواطنين .
- تشجيع الاستثمار فى المجالات الصناعية والزراعية لما له من أثر فى زيادة التنمية الإقتصادية وخلق فرص عمل ومواجهة التحديات ودعم الصادرات وزيادة الناتج القومي للدولة.
- تفعيل المشاركة الشعبية عن طريق انتخاب المجالس الشعبية وتفعيل دورها فى تطوير المشاركة السياسية ، وتفعيل دور الشباب.
- تفعيل مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وذلك علي مستوي الوحدات المحلية والجهات الحكومية .

رابعا : الأساليب التي يمكن من خلالها للوحدات المحلية التواصل مع منظومة الأمم المتحدة مثل مشاركتها فى جلسات المراجعة الدورية الشاملة الآليات التعاهدية لحقوق الإنسان آلية الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والعمل علي تنفيذ توصياتها.

- لا يوجد ما يمنع من تمثيل الوحدات المحلية ضمن الوفد المصري المشارك فى جلسات المراجعة الدورية الشاملة فى ضوء الضوابط المنظمة.

خامسا : التحديات التي تواجهها وحدات الإدارة المحلية فى مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان

تواجه وحدات الإدارة المحلية تحديات كثيرة فى مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان من سياسية واقتصادية وإدارية . وتعاني الوحدات المحلية من عدد من التحديات يمكن بلورتها علي النحو التالي:

- عدم كفاية برامج التدريب لدعم وبناء القدرات وإعداد كوادر قادرة علي تبني وتنفيذ استراتيجيات فعالة داخل الوحدات المحلية.
- ضعف الإمكانيات وعدم توافر الموارد المادية لتمويل تنفيذ المشاريع والخدمات علي مستوي الوحدات المحلية، للقيام بالدور الفعال لتعزيز التعاون بين الحكومة والجهات المعنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان.
- ضعف الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وبآليات حمايتها .
- حداثة الآليات أو المؤسسات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وما يترتب علي ذلك من نتائج تنعكس علي الجهود المبذولة والرؤية والأهداف المطلوب تحقيقها لتعزيز التعاون بين الوحدات المحلية والجهات المعنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان .